برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/6/Add.4
20 September 1996
ORIGINAL: ENGLISH

جمهورية اليمن

الموجز

يدرج اليمن في عداد أقل البلدان نموا ويُصنّف ضمن بلدان العجز الغذائي، حيث قُدّر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بما يضاهي ٢٨٠ دولارا في عام ١٩٩٤ (**البنك الدولي**). وخلال العقدين الماضيين، تعرض البلد لعدد من الكوارث الكبيرة، الطبيعية منها والتي هى من صنع الإنسان. وملامح الوضع الصحي القطري كئيبة، حيث يبلغ معدّل وفيات ا طفال دون الخامسة من العمر ١٣٧ لكل ١٠٠٠، أي ضعف المتوسط في بلدان الدخل المنخفض ا خرى. ويبلغ معدل التسجيل في المدارس نحو ثلث المتوسط في بلدان الدخل المنخفض ا خرى. ونظرا ن ا راضي الصالحة للزراعة لا تشكل سوى ١,٣ في المائة من المساحة الكلية، فإن اليمن يعتمد على الواردات لسد نحو ٧٠ في المائة من احتياجاته من إمدادات ا غذية. أما التأثير المباشر لتدابير التعديل الهيكلي، التي تتطلب رفع الدعم عن أسعار السلع، بما في ذلك القمح، فمن المتوقع أن يكون سلبيا على أضعف المجموعات من حيث العمالة، والدخل، وا من الغذائي ا سري. وتدعو الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات مضادة للحد من تزايد الجوع وانعدام ا من الغذائي. وتفيد التقديرات أن ٣,١ مليون يمني على ا قل (٢١ في المائة من السكان البالغ عددهم ١٥ مليون نسمة) لا يملكون موارد كافية لسد احتياجاتهم ا ساسية من الغذاء، وأن ٨٣ في المائة من هؤلاء الفقراء المدقعين يعيشون في المناطق الريفية. وهؤلاء الفقراء الذين يشكلون أضعف السكان هم الذين سيقدم إليهم **البرنامج** مساعدته، مع إيلاء عناية خاصة للنساء وا طفال. وقد اتخذ **البرنامج** تدابير تصحيحية بعيدة المدى، بما في ذلك وقف العمل بجميع مشروعات المساعدة للتنمية باستثناء مشروع واحد، لمدة سنة، عام ١٩٩٤، بحيث يتسنى له التغلب على المشكلات المستعصية والمخالفات الماضية التي أعاقت الترتيبات الخاصة بإدارة ا غذية ونظم الرصد والمساءلة. وقد تهيأت الظروف في الوقت الحاضر لتمكين **البرنامج** من المواصلة في تقديم مساعدته على أسس سليمة بحيث تكون أبعد أثرا وأكثر فعالية. على أن تركيز مساعدة **البرنامج** لليمن ينبغي أن ينصب بصفة رئيسية على القطاع الاجتماعي (الصحة والتعليم)، وينبغي توسيع نطاقها، تدريجيا، عن طريق "الغذاء مقابل العمل"، ليشمل الإنتاج الزراعي والإصلاح البيئي، بما يمكن من الإسهام في تعزيز ا من الغذائي ا سري ومشاركة المجتمعات المحلية في تحديد ا ولويات الخاصة بها.

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ١١٧ ريال يمني في يوليو ١٩٩٦.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لاشتمالها على توصيات وليبدي الملاحظات بشأنها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	M. Hammam	رقم الهاتف: 5228-2208
المسؤول عن عمليات اليمن:	L. Echecopar	رقم الهاتف: 5228-2326

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

انعدام الأمن الغذائي والفقراء والجوعى

١- تم تشكيل جمهورية اليمن عام ١٩٩٠، بدمج البلدين اللذين كانا منفصلين سابقا وهما الجمهورية العربية اليمنية في الشمال، وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية في الجنوب.

٢- واعترضت محاولات التكامل السياسي والاقتصادي معوقات خطيرة أدت إلى المواجهة العسكرية في عام ١٩٩٤ بين جيشي الشمال والجنوب. وأدى النزاع المسلح إلى تعقيد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث أصبح كثير من السكان في المناطق المتأثرة بالحرب يواجهون صعوبات اقتصادية أثقل عبئا مما كانوا يتحملونه قبل اندلاع الحرب.

٣- وفيما قبل التوحيد، أثرت حرب الخليج التي وقعت عام ١٩٩٠ سلبا على كل من الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية، حيث نجمت عنها خسارة تقدر بنحو مليار دولار نتيجة لتوقف التحويلات، علاوة على توقف رسوم تكرير النفط التي كانت تدفعها دول المنطقة المنتجة للنفط إلى سلطات اليمن الجنوبي. وأدى تدفق العائدين من دول الخليج إلى ارتفاع نسبة البطالة بما يزيد على ٢٥ في المائة، حيث بلغت حسب بعض التقديرات ٣٥ في المائة. وفضلا عن ذلك، أدت أزمة الخليج إلى وقف المعونة التي كانت تقدمها المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج.

٤- وأدى نشوب الحرب الأهلية في الصومال في نهاية عام ١٩٩١ إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين إلى البلدان المجاورة، بما فيها اليمن. وتقدر **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** أن ٠٠٠ ٦٥ صومالي و ٠٠٠ ٤٠ صومالي من أصل يمني فروا إلى اليمن خلال الحرب الأهلية، مما أثر على الاقتصاد الذي كان ضعيفا أصلا، وعلى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

٥- ومنذ توحيد البلدين، تشكل النساء اليمنيات "موضع منافسة" بين الطوائف السياسية ذات الميول الدينية والطوائف ذات الاتجاه العلماني. ويبدو تأثير الطوائف ذات الميول الدينية واضحا في المحافظات الجنوبية، حيث كانت المرأة تحظى فيما مضى بقدر أكبر من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- يدخل اليمن في عداد أقل البلدان نموا حيث يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يضاهي ٢٨٠ دولارا (بحسب البيانات الصادرة عن **البنك الدولي** في عام ١٩٩٤). وترد جمهورية اليمن في المرتبة السابعة والثلاثين بعد المائة من ١٧٤ بلدا وفقا "للتقرير عن التنمية البشرية" (١٩٩٥). ويبلغ عدد السكان ما يقارب ١٥ مليون نسمة، من بينهم ٧٠ في المائة دون سن السادسة عشر. ويعيش ٧٥ في المائة من السكان في المناطق الريفية حيث يعتمدون على الزراعة. ويعد معدل النمو السكاني في اليمن والبالغ ٣,٧ في المائة في السنة من أعلى المعدلات في العالم.

٧- وفي أعقاب التوحيد، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣ في المائة في عام ١٩٩٠، وبلغت نسبة التضخم في المتوسط ٥٨ في المائة في السنة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤. وبنهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، بلغ الدين الوطني ٨,٨ مليار دولار وبلغت المتأخرات المستحقة ٥,٢ مليار دولار.

٨- وإلى جانب الالتزام بتنمية القطاع الخاص وتوجيهه نحو الصادرات، بدأت حكومة جمهورية اليمن في عام ١٩٩٥ تطبيق سلسلة من تدابير التعديل الهيكلي. ويرمي برنامج التثبيت الذي تطبقه الحكومة والذي يدعمه **صندوق النقد الدولي**

إلى تخفيض العجز الضريبي لعام ١٩٩٦. وتشمل الإجراءات المتعلقة بذلك تخفيض الدعم عن الأسعار وقائمة أجور الخدمة المدنية.

انعدام الأمن الغذائي على الصعيد القطري

⇦ *الأمن الغذائي على الصعيد القطري*

٩- نظرا لأن الأراضي الصالحة للزراعة لا تشكل سوى ١,٣ في المائة من المساحة الكلية لليمن، فإن الاعتماد على الواردات، التي تمثل نحو ٧٠ في المائة من إمدادات الأغذية على الصعيد القطري، يسهم بصورة ملموسة في العجز في ميزان المدفوعات وفي ضخامة الدين الخارجي للبلاد. وعلى الرغم من أن معظم المنتجين الزراعيين يخصصون أراضيهم لزراعة الحبوب، فإن الفجوة الغذائية تتسع بصفة خاصة بالنسبة للحبوب، مع أنها تشمل أيضا الأرز، والسكر، والزيت النباتي. وتقدر **منظمة الأغذية والزراعة** أن الإنفاق الحكومي السنوي على هذه السلع يتجاوز مليار دولار.

١٠- بلغ الإنتاج المحلي من الحبوب في عام ١٩٩٥، ٠٠٠ ٨٣٩ طن مقارنة بالإنتاج الذي بلغ ٠٠٠ ٨١٣ طن في عام ١٩٩٢. والإنتاجية ككل منخفضة جدا، إذ تبلغ ١,١٣ طن للهكتار الواحد. وزادت مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القمح من ٠٠٠ ٩٧ هكتار في عام ١٩٩٢ إلى ٠٠٠ ١٠٦ هكتار في عام ١٩٩٥. وبلغ الإنتاج ٠٠٠ ١٧١ طن في عام ١٩٩٥، أي ٩ في المائة فحسب من الاستهلاك الكلي للقمح والذي بلغ ١,٨ مليون طن في نفس السنة. (انظر الملحق الثالث).

١١- وبناءً على آخر مسح أجرته **منظمة الأغذية والزراعة** في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ بشأن استهلاك الأغذية، تشكل الحبوب ٦٥ في المائة من مجموع السعرات الحرارية و٧٣ في المائة من مجموع البروتينات التي تحتوي عليها الوجبة الغذائية اليمنية. ويستأثر القمح ومنتجاته بنسبة ٦٢ في المائة من الاستهلاك الكلي من الحبوب، وعلى وجه التقريب بنسبة ٤٠ في المائة من مجموع السعرات الحرارية و٤٥ في المائة من مجموع البروتينات.

١٢- وعلى الرغم من أن مناطق زراعة الذرة والدخن ظلت ثابتة طوال السنوات القليلة الماضية، انخفضت الغلة وذلك بصفة رئيسية نتيجة لانخفاض معدل هطول الأمطار وتدني سلالات البذور. ويستهلك كل ما ينتجه البلد من الذرة محليا.

١٣- وهنالك عدة عوامل تعوق الإنتاج الزراعي وتحول دون تحقيق إمكاناته. ومن أهم هذه العوامل هجرة الذكور من المناطق الريفية وما يصاحبها من إهمال المصاطب (والإضرار بتجميع المياه)، وسوء تخصيص موارد المياه التي تتسم بشحها الشديد (وبصفة خاصة فيما يتعلق بزراعة القات التجارية)، وعدم وجود مشروعات لصون المياه، والتدهور البيئي الناجم عن إزالة الغابات في مناطق الزراعة المطرية.

١٤- وبناءً على الأرقام الصادرة عن الحكومة، تشكل المحاصيل المطرية نحو ٦٠ في المائة من الإنتاج - ومعظم هذه المحاصيل من الحبوب مثل القمح، والذرة، والدخن، والشعير. وتستأثر زراعة القات بالقدر الأكبر من المدخلات الزراعية ومياه الري المستخدمة في اليمن.

١٥- ولا توجد في اليمن أنهار سطحية كبيرة، ولكن توجد نهيرات جبلية. ويستخدم الري لزراعة الفاكهة والخضر والقات. ويجري استنزاف المياه الجوفية بمعدلات خطيرة، مما يحض الحكومة على بحث الأساليب البديلة مثل الري بالتنقيط والري المحوري بدلا من التغدُّق.

١٦- وفي غياب الرجال، تقع مسؤولية الاضطلاع بالأعباء الزراعية في الغالب على عواتق النساء والأطفال. وفي المتوسط ترأس النساء ١٣ في المائة من الأسر. أما في المرتفعات الجنوبية، فإن النساء يرأسن ما يقدر بنحو ٣٠ في المائة من الأسر. وفضلا عن الزراعة، تضطلع النساء اليمنيات في المناطق الريفية أيضا بالأنشطة المتعلقة بالإنتاج الحيواني.

١٧- وكما هو الحال في المناطق الأخرى التي تندرج في إطار مكتب **البرنامج** الإقليمي لبلدان البحر المتوسط والشرق الأوسط واتحاد الدول المستقلة، فإن النساء اللائي يشاركن بصورة فعالة في الإنتاج الزراعي لا تتوافر لهن سوى إمكانات محدودة للسيطرة على وسائل الإنتاج. ذلك أن النساء، إذا ما استثنينا النساء اللاتي يرأسن الأسر، نادرا ما يمتلكن الأراضي، كما أن سبل حصولهن على الائتمان محدودة جدا.

١٨- أما الاستثمار في سبيل تعزيز الأمن الغذائي الأسري عن طريق تنمية البنية الأساسية الزراعية، فلا يزال محدودا. وفي الوقت نفسه، تظل إمكانات اليمن من مصايد الأسماك والإنتاج الحيواني غير مستغلة بالقدر الكافي. يضاف إلى ذلك أن مشكلة نقص الأغذية المنتجة محليا، وما يصاحبها من اعتماد متزايد على الواردات، تزداد خطورة نتيجة لمعدل الخصوبة العالي في البلاد.

١٩- وبناءً على مقترحات **البنك الدولي** الجاري تطبيقها، سيؤدي رفع الدعم عن الأسعار إلى زيادة واضحة وحادة في أسعار القمح ودقيق القمح بحيث تتجاوز قدرة الفقراء على الشراء. وعلى الرغم من أن سعر الكيس سعة ٥٠ كيلو غراما من القمح ودقيق القمح قد تضاعف في الفترة بين الربع الأخير من عام ١٩٩٥ والنصف الأول من عام ١٩٩٦ (إذ ارتفع من ٤,٩٥ دولار إلى ٩,٦٠ دولار بالنسبة لدقيق القمح، ومن أربعة دولارات إلى ٨ دولارات بالنسبة للقمح)، إلا أنه لا يزال يقل كثيرا عن الأسعار الدولية وفق نظام التسليم على ظهر الباخرة، مما يظهر مدى أهمية الدعم الذي لايزال قائما.

⇦ *الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي*

٢٠- إن مؤشرات التنمية البشرية الراهنة في اليمن من أشدّها انخفاضا في العالم، حتى بالمقارنة بالبلدان التي تندرج في نفس الفئة بحسب الدخل، حيث يبلغ معدل وفيات الأطفال ضعف المتوسط في بلدان الدخل المنخفض ومعدل التسجيل في المدارس الابتدائية ثلث المعدل في هذه البلدان على وجه التقريب.

٢١- والوضع الصحي العام على الصعيد القطري خطر، إذ يبلغ معدل وفيات الأطفال ووفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر ٩١ و ١٣٧ لكل ١ ٠٠٠ على التوالي. ويبين تقرير **منظمة اليونيسيف** الصادر في عام ١٩٩٥ عن حالة الأطفال في العالم أن حالات الولادة التي تتم بإشراف القابلات الصحيات المدربات لا تتجاوز ١٦ في المائة، وأن حالات نقصان الوزن عند الولادة تشمل ١٩ في المائة من الأطفال. وتظل سبل الحصول على الخدمات الصحية محدودة حيث يميل توزيعها لصالح السكان الحضريين.

٢٢- واستبان استعراض القطاع الصحي الذي أجراه **البنك الدولي** في عام ١٩٩٣ الأسباب الرئيسية للحالات المرضية وسط الذكور والإناث من كل الأعمار كالأخماج الطفيلية، والإصابات، والتسمم، وكذلك أمراض الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي والدورة الدموية. وفيما بين النساء، على وجه التحديد، تمثل حالات تعقيد الحمل والولادة قرابة ٥٠ في المائة من الأسباب الرئيسية للحالات المرضية.

٢٣- ويحصل ٦١ في المائة من المقيمين في المناطق الحضرية على مياه الشرب المأمونة، مقابل ٣٠ في المائة تقريبا في المناطق الريفية. وينطبق عدم تماثل الأرقام هذا على الخدمات الصحية حيث تبلغ بحسب تقديرات **منظمة اليونيسيف** ٨١ في المائة في المناطق الحضرية، مقابل ٣٢ في المائة في المناطق الريفية.

٢٤- ويبين استعراض التعليم للجميع الذي أجراه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** في منتصف العقد تباطؤ معدل التسجيل في المدارس الابتدائية خلال السنوات الأخيرة المنصرمة. وفيما يخص التفاوت بين الجنسين، يبين استعراض **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** أن معدل تسجيل الفتيان يظل أعلى من المعدل لدى الفتيات. ويسهم ارتفاع معدل تسرب الفتيات من الدراسة حتى في مرحلة التعليم الابتدائي (من الصف الأول إلى الصف الدراسي السادس) في اتساع الفجوة الفاصلة بين الجنسين.

٢٥- ويزداد الوضع تعقيدا نتيجة للتحيز لصالح المناطق الحضرية؛ ففي حين أن معدلات تسجيل الفتيان والفتيات في المناطق الحضرية وتسجيل الفتيان الريفيين في المدارس بلغت أو تكاد تحقق الهدف الحكومي المتمثل في تحقيق نسبة ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، فإن المعدل المقابل لدى الفتيات لا يتجاوز ٢٤,٢ في المائة. ويسجل معدل الفتيات هبوطا ملموسا عقب الصف الدراسي السادس حيث يبلغن نحو ١٢ سنة من العمر.

٢٦- وفي حين تبلغ نسبة الأمية على الصعيد القطري ٥٤,٥ في المائة، يبين تقرير عن أحوال النساء في اليمن (مارس/آذار ١٩٩٦، اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة) أن ٤٥,٩ في المائة من النساء الحضريات في سن العاشرة فما فوق أميات، مقارنة بنسبة الأميين من الذكور البالغة ١٦,٣ في المائة. أما فيما يخص المناطق الريفية، فتبلغ النسب المقابلة ٨٤,٦ في المائة و ٣٥,٤ في المائة على التوالي.

٢٧- ونتيجة لنقص المياه والحطب تتحمل النساء أعباء جد شاقة نظرا لاضطلاعهن بمهمة توفير هذين الموردين الأساسيين وانشغالهن معظم الوقت بهذه الأعباء. وكذلك يسهم هذا النقص على نحو غير مباشر في تبرير توقف تعليم الفتيات حيث تتحمل الفتيات شطرا من المسؤولية الملقاة على عواتق الأمهات والمتعلقة بتحضير الماء والوقود.

٢٨- ويشكل سوء التغذية المنتشر على نطاق واسع في جمهورية اليمن مشكلة خطيرة من المشاكل الصحية المستبطنة، وعاملا رئيسيا في وقوع الحالات المرضية والوفيات، كما يشكل سوء التغذية الأمومي سببا مستبطنا مزمنا لاعتلال الصحة. ويؤدي فقر الدم (الأنيميا)، الذي ينتشر بصفة خاصة في المناطق الريفية، إلى زيادة تعرض النساء للمخاطر ذات الصلة بالولادة. ولما كان سوء التغذية الأمومي يسهم في انخفاض الوزن لدى المواليد، فهو يسهم بذلك أيضا في زيادة العبء على قطاع الصحة نتيجة للحالات المرضية والوفيات الخاصة بالمواليد.

٢٩- وفي اليمن حيث تسهم الحبوب في المتوسط بنسبة ٦٥ في المائة من المتحصل اليومي من السعرات الحرارية، مقارنة بالزيوت والدهون التي تسهم بما مقداره ٠,٣ في المائة، تبرز القيمة العالية التي يحظى بها القمح. وسيظل الحال كذلك دون شك عندما تجري الحكومة مزيدا من خفض الدعم المقدم لهذه السلعة الغذائية الأساسية.

٣٠- وفي حين يشكل انخفاض الدخل سببا رئيسيا في عدم تيسر الأغذية للأسر، فإن هنالك أيضا عوامل أخرى ذات صلة؛ ومن أهمها، بالإضافة إلى مشكلة استهلاك القات، عدم كفاية شبكات التوزيع والتسويق.

٣١- وتتميز جمهورية اليمن بشدة تعرضها للكوارث، فخلال العقدين الماضيين تعرض اليمن لعدد من الكوارث الكبرى، الطبيعية منها والكوارث التي هى من صنع الإنسان معا؛ إذ أن الزلازل، وحالات الجفاف، والفيضانات مألوفة؛ على أن من الواضح أن الموارد البشرية والمالية لليمن غير كافية للتصدي لهذه الطوارئ. وتدعو الحاجة في كل من هذه الحالات إلى تقديم المساعدة الدولية. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ يونيو/ حزيران من هذا العام، تسببت الأمطار الغزيرة

والفيضانات في إلحاق أضرار وخسائر فادحة في الأرواح والماشية بعدد كبير من القرى والمدن في أربع محافظات أُعلِن عنها باعتبارها مناطق متأثرة بالكارثة. وطلبت الحكومة من **منظومة الأمم المتحدة** وأوساط المانحين تقديم المساعدة، حيث يجري توفيرها في الوقت الحاضر.

⇦ *المساعدة المقدمة من المعونة الغذائية إلى اليمن*

٣٢- توقفت المعونة الغذائية المقدمة إلى اليمن في إطار العون الأمريكي وفقا للقانون PL-480 في عام ١٩٩٣. وأصبحت اليمن تستورد سنويا نحو ٠٠٠ ٨٠٠ طن من القمح على أساس تجاري من الولايات المتحدة، وذلك بأسعار مخفضة. وأُوقفت هذه الإعانة في عام ١٩٩٦ حيث تجلب كافة الواردات في الوقت الحاضر بأسعار السوق الدولية.

٣٣- وخلال عام ١٩٩٥، قدمت فرنسا ٠٠٠ ٤ طن من دقيق القمح، وقدم **الاتحاد الأوروبي** منحة أخرى مقدارها ٠٠٠ ١٤ طن، في حين أسهمت إيطاليا بمنحة مقدارها ٠٠٠ ١ طن من الحبوب. أما فيما يخص عام ١٩٩٦، فمن المتوقع أن تقدم فرنسا ٤٨٠ ٩ طنا من دقيق القمح. وعادة ما تحوّل هذه السلع إلى نقود بأسعار أقل من السعر الشامل للتكلفة والتأمين والشحن (CIF)، وتستخدم الحكومة الأموال الناجمة عن ذلك في المشروعات التي يتفق عليها الطرفان.

٣٤- بلغ إجمالي المعونة الغذائية المقدمة في عام ١٩٩٥ في إطار التعاون الثنائي ٤٤٧ ١٩ طنا، في حين قدم **البرنامج** ٤٤٠ ٧ طنا من السلع، بما فيها ٠٠٠ ٦ طن من دقيق القمح. وفي نفس السنة، بلغ إجمالي الإنتاج المحلي من القمح ٠٠٠ ١٧١ طن بينما بلغت الواردات التجارية ١,٦ مليون طن. وعلى ذلك، فإن المعونة الغذائية المقدمة إلى اليمن في عام ١٩٩٥ لم تتجاوز ١٤,٦ في المائة من الاستهلاك المحلي.

السكان المعنيون بالمعونة

٣٥- يمثل الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية ٨٤ في المائة من مجموع الفقراء على الصعيد القطري. وجاء في تقرير صدر مؤخرا (وثيقة داخلية من **البنك الدولي**) عن تقدير الفقر أنه في عام ١٩٩٥ كان ما يقدر بنحو ٣,١ مليون يمني (٢١ في المائة من السكان) لا تكفي مواردهم للوفاء بالمتطلبات الأساسية من الغذاء، وكان نحو ١,٤ مليون منهم ممن يعيشون في المناطق الريفية (٨٣ في المائة من الفقراء المدقعين) و ٠٠٠ ٣٠٠ ممن يعيشون في المناطق شبه الحضرية يعانون من شدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. (انظر الملحق الثاني)

٣٦- وفي اليمن، يتركز الفقراء المدقعون بصفة رئيسية في محافظات صنعاء (باستثناء مدينة صنعاء)، وتعز وإب (٤٣ في المائة)، في حين تعيش نسبة إضافية قدرها ٢٨ في المائة في محافظات الحديدة وضَمَر وحضرموت. وهؤلاء الفقراء عاطلون عن العمل وأميون (٨٤ في المائة من النساء). وعلى الرغم من أنهم يشكلون خمس عدد السكان، فإن نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٦ في المائة. ويقدّر **البنك الدولي** أن ٨٠ في المائة من الفقراء المستخدمين يعملون في القطاع الخاص، إما بصفتهم عاملين مستقلين أو بصفتهم مستخدمين، ولا تتيسّر لهم سبل الحصول على مصادر أخرى للدخل.

٣٧- وتمكن بعض الدراسات المتاحة التي أجريت على نطاق محدود والمقابلات التي أجرتها بعثة موفدة حديثا من **البرنامج** من إلقاء الضوء على أنماط الوجبة الغذائية لدى فقراء الريف؛ إذ يتكون الإفطار أساسا من الخبز والشاي. أما الحليب فهو عموما فوق طاقة الفقراء، إلا إذا كانت الأسرة تمتلك شيئا من الحيوانات الزراعية المنتجة للّبن. وتستهلك البقول والخبز، أو الأرز مع بعض الخضر، إلى جانب الشاي، في وجبة الغداء. وفي المناطق الساحلية تشكل الأسماك الوجبة اليومية في الغداء. أما العشاء، فيتكون من نفس الأغذية التي تشتمل عليها وجبة الإفطار.

٣٨- وعلى الرغم من وضوح عدم كفاية هذا النظام الغذائي، فإن القيمة التغذوية للوجبة متناسبة مع اقتصاديات الفقر الريفي. ويبلغ حد الفقر الرسمي المحدد على الصعيد الوطني ٠٠٠ ٣ ريال يمني (٢٥ دولارا) في الشهر للأسرة الواحدة. وهذه السلة تحتوي على ٩٨٧ ١ سعرا حراريا من السعرات الحرارية الألفية المستمدة من تناول الفول والخبز في الإفطار؛ والخضر، والأرز، والأسماك (في المناطق الساحلية) والجبة في الغداء؛ والفول، والخبز، والموز في العشاء. ولو كانت الوجبة أكثر توازنا بحيث تشتمل على البيض ومنتجات الألبان والفاكهة الغنية بمحتواها من الفيتامينات لأصبحت التكلفة ٥٠٠ ٤ ريال يمني (٣٧,٥٠ دولار) للأسرة الواحدة في الشهر.

أولويات الحكومة والتخفيف من وطأة الفقر وسياسات الأمن الغذائي

٣٩- نتيجة للتطورات السياسية الأخيرة في البلد، ظلت السياسات الحكومية في مرحلة الصياغة. ويتجسد طابعها المؤقت في القوانين المتعلقة بالزراعة، والصحة، والتعليم. وعلى سبيل المثال، فإن نص القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٤، الذي ينظم تشكيل التعاونيات الزراعية وأنشطتها، يحدد هذه القوانين بوصفها "مؤقتة". وتعتبر برامج استرداد التكاليف المتعلقة بالخدمات الصحية العامة تجريبية، ويجري في الوقت الحاضر استعراض وضعية المدارس الحكومية ذات الوجهة الدينية.

٤٠- ولما كانت الخطة الخمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ في شكلها الأولي، فإن المبادئ التوجيهية الخاصة بإعدادها والتي أصدرتها وزارة التخطيط والتنمية تؤكد التزام الحكومة باستراتيجية النمو الموجهة نحو السوق وتشجيع القطاع الخاص.

٤١- ويحظى القطاع الزراعي، جنبا إلى جنب مع مصايد الأسماك، بالأولوية. إلا أن المبادئ التوجيهية لا تنطوي على إبانة العلاقة المحددة التي تربط هذه الأولوية بقضايا الأمن الغذائي. ولا يمكن تفسير الالتزام الحكومي بتخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلا باعتباره إشارة غير مباشرة وضمنية إلى انعدام الأمن الغذائي.

٤٢- وعلى الرغم من أن إسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٢٠ في المائة، فهو يظل القطاع الرئيسي للعمالة وأحد القطاعات التي تؤدي فيها النساء دورا مهما في الإنتاج الأسري. وبناءً على الإحصاءات الرسمية، تبلغ مشاركة القوة العاملة النسائية نسبة عالية مقدارها ٩٥,١٥ في المائة. وفي حين اعترفت الحكومة بأهمية الدور الذي تضطلع به النساء في الزراعة، وأصبحت منذ الثمانينات تدرج عنصرا نسائيا في العناصر المكونة للمشروعات الزراعية، فإن العناية قلّما كانت تولى بصفة منتظمة، حيث كانت توقف عموما عند انتهاء المساعدات الخارجية.

٤٣- إلا أن المرسوم الحكومي رقم ٦٥، الذي ينص على توزيع الأراضي للذين انتُزِعَت منهم الأراضي الملكية وعلى منع انتزاع ملكية أراضي أخرى من أصحابها حتى توفر لهم التعويضات المستحقة، يشكل أداةً نافذة لزيادة مساعدة النساء في القطاع الزراعي.

٤٤- وفي حين أن الدراسة المعنية بتقرير الفقر لاتزال قيد الاستعراض، وأن التزام الحكومة بتحرير الاقتصاد قد بدأ تطبيقه فعلا، لا توجد مخططات رسمية وشاملة للتخفيف من وطأة الفقر في اليمن، عدا قلة من البرامج الموجهة بصفة محددة للعائدين من بلدان الخليج وبعض الفئات من موظفي الحكومة.

٤٥- ومن المتوقع أن يكون التأثير المباشر على المجموعات الضعيفة من جراء التعديل الهيكلي سلبيا من حيث فرص العمل والدخل، والأمن الغذائي الأسري. وتشمل التدابير المضادة التي يقترحها **البنك الدولي** مشروعا يعنى بالأشغال المدنية، وإبقاء الإنفاق العام على الصحة والتعليم في مستواه الحالي، كما تشمل مشروعا مقترحا للخدمات الاجتماعية بحيث يسند إلى القطاع الخاص توفير الخدمات الاجتماعية على مستوى المجتمعات المحلية، ومشروع يعنى بتخفيف حدة

الفقر في المحافظات الجنوبية. على أن هنالك حاجة ماسة تقتضي أن تتصدى هذه المشروعات لقضايا الجوع والأمن الغذائي، وبصفة خاصة لأسبابها الجذرية.

٤٦- أما بالنسبة للقطاع الاجتماعي، فيبين المسؤولون عموما توجهه في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين. وكذلك فإن الاستراتيجية الوطنية، التي ترمي إلى توسيع مدى التعليم الأساسي (من الصف الأول إلى التاسع الدراسي) بحيث يبلغ معدل التسجيل في المدارس ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، يتمثل أحد أهدافها في تخفيض نسبة الأمية بين الذكور والإناث إلى ٣٠ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي.

٤٧- وبالمثل، تهدف سياسات التنمية الصحية واستراتيجياتها المستقبلية التي أعدتها وزارة الصحة العامة إلى تخفيض المخاطر العالية التي تهدد صحة الأم والطفل باعتبارها أحد المجالات الخمسة التي تحظى بالأولوية في إطار هذه السياسات والاستراتيجيات.

٤٨- وفضلا عن ذلك، يتمثل أحد أهداف الحكومة المعلنة في التحاق ما لا يقل عن ٨٥ في المائة من الأطفال في سن الدراسة (٦-١٥ سنة) بالتعليم الأساسي في عام ٢٠٠٠، وما يترتب على ذلك من التركيز على تعليم الفتيات.

٤٩- ومن المرجح أن تعيق الصعوبات الاقتصادية الخطيرة تحقيق هذه الأهداف. ذلك أن النهوض بالأحوال الصحية، للإناث والذكور على السواء، يتطلب توفير الموارد اللازمة لتطوير شبكات المياه والمرافق الصحية والتغذية المحسنة. أما فيما يخص تعليم الفتيات، فيتطلب ذلك بناء المدارس أو على الأقل تشييد قاعات دراسية إضافية في المدارس القائمة، وتدريب المدرسين المحليين ليحلوا محل المدرسين المغتربين الذين يتقاضون مرتبات عالية لم يعد من الممكن تحملها.

٥٠- وفي السنوات الماضية، أنشأت جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية الهيئة المركزية للمعونات العينية في اليمن الجنوبي، لتتولى كافة المساعدات الغذائية المقدمة إلى البلاد. ونتيجة لسوء إدارة السلع الغذائية، قرر **البرنامج** في عام ١٩٩٤ ألا يقدم المساعدات الغذائية عن طريق هذه الهيئة والتي أصبحت محلولة في الوقت الحاضر. وتم التوقيع على تعديل لخطاب التفاهم بين **البرنامج** والحكومة في نهاية عام ١٩٩٤، وبموجبه أصبح **البرنامج** مسؤولا منذ ذلك الوقت عن إبرام جميع الاتفاقات المتعلقة بالترتيبات اللوجستية، مع المتعاقدين من القطاع الخاص، للنقل من الميناء إلى نقاط التسليم الأمامية.

٥١- لا توجد حاليا مؤسسة حكومية مسؤولة عن التصدي للكوارث. إلا أن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** يقدم في الوقت الحاضر دعمه لبرنامج يعنى بإنشاء هيئة وطنية تتوافر لها مقومات التصدي للكوارث وإدارتها. وستكون هذه الهيئة مسؤولة عن تعزيز قدرات التصدي للكوارث الطبيعية المتعددة التي تواجهها البلاد، وتأمين توافر النظم والموارد اللازمة للاستجابة لها.

تقييم أداء البرنامج حتى تاريخه

٥٢- مكنت مساعدة **البرنامج** المقدمة إلى اليمن، منذ بدايتها وحتى الآن، (والتي تبلغ قيمتها ٣١٣,٣ مليون دولار) من توفير الدعم لعدد من القطاعات، بما في ذلك الصحة، والتعليم، والزراعة، علاوة على توفير الدعم للأشغال العامة وتقديم المساعدة للاجئين وعمليات الطوارئ، والتأهيل، وذلك عن طريق ٤٢ مشروعا إنمائيا (بتكلفة مقدارها ٢٨٠,٧ مليون دولار) و١٧ عملية طوارئ (بمقدار ٢٩,٢ مليون دولار) وأربعة مشروعات مزمنة للاجئين والطوارئ (بمقدار ٣,٤

مليون دولار). وعلى الرغم من أن البعثات المشتركة بين الوكالات التي أوفدها **البرنامج** للتقييم استنتجت أن مشروعات **البرنامج** في اليمن تحرز نتائج مرضية عموما، فإن هذه المشروعات واجهت صعوبات خطيرة.

٥٣- ويكمن أحد أوجه القصور الأساسية للمساعدات الماضية التي قدمها **البرنامج** إلى اليمن في ضآلة أثرها الإنمائي. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن نطاق مشروعات **البرنامج** كان واسعا جدا، حيث وُزّعت الموارد بصورة متفرقة على جميع المحافظات اليمنية بدلا من تركيزها على محافظات مختارة.

٥٤- وفي العامين الماضيين اتخذ **البرنامج** إجراءات حاسمة لمعالجة مشكلات إدارة الأغذية ورصدها، وشملت هذه الإجراءات وقف العمل بكافة مشروعات التنمية لسنة كاملة، باستثناء مشروع واحد وهو مشروع التغذية في المدارس الذي أُبقي عليه لتجريب العمل بنظام جديد للمساءلة، والرصد، وإدارة السلع.

٥٥- وشكلت الممارسات غير النظامية وعدم توخي الدقة في تحديد المستفيدين موضع تركيز يومين لحلقة عمل نظمت برعاية **البرنامج** في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٥ وحضرها ممثلون عن الوزارات المعنية. وعقب الدراسة الوافية للبدائل الخاصة بالجوانب التنظيمية والإدارية واللوجستية لعمليات **البرنامج** في اليمن، تم التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر المحددة للإدارة الفعالة للمساعدة الغذائية بين **البرنامج** والرسميين الحكوميين. ومن المهم في هذا الخصوص موافقة الحكومة على التسليم المباشر بمعاونة القطاع الخاص، والرصد المنتظم بالتشارك مع **البرنامج**. وأُدرجت الأحكام ذات الصلة في خطط العمليات المعدّلة والخاصة بالمشروع (تقديم الدعم للتعليم الابتدائي) رقم ٤٦٩٥، والمشروع ٢٤٥٣ (التوسع الثالث) (تقديم المساعدة لمراكز رعاية الأمومة والطفولة).

٥٦- وأعيد تنظيم المشروع التعليمي رقم ٤٦٩٥ وأُجري تحديد المستفيدين على نحو أفضل، مما مكّن من تخفيض عدد المدارس المعانة والتحقق من وقوع المدارس في أفقر المناطق، بحيث يمكن لنسبة ١٠٠ في المائة من التلميذات أن يتلقين المعونة الغذائية. وتم تعديل خطة العمليات وفقا لذلك وتمديد المشروع حتى ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٨.

٥٧- وفي ١٣ مايو/أيار ١٩٩٦، وقع **البرنامج** ووزارة الصحة أيضا على تعديل للمشروع رقم ٢٤٥٣ (التوسع الثالث) – والمعني "بتقديم المساعدة لمراكز رعاية الأمومة والطفولة"، الذي سيجرى بصفته مشروعا رائدا لمدة ١٦ شهرا تنتهي في ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧. وبالنظر إلى مدى خطورة تفشي فقر الدم (الأنيميا) بين النساء من الكبار اللائي يزرن مراكز الرعاية الصحية، سيُضاف إلى هذا المشروع عنصر المغذيات الدقيقة وسيدعم دقيق القمح في إطاره.

٥٨- وخلال عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦، استخدم المشروع رقم ٤٦٩٥ لاختبار مدى فعالية النظام الذي أعد حديثا لإدارة الأغذية، وتسليمها، ورصدها والمساءلة بشأنها. واضطلع موظفو **البرنامج**، جنبا إلى جنب مع الموظفين الحكوميين، بمضاعفة الرحلات الميدانية وزيارة المناطق التي لم يشملها الرصد حتى ذلك الوقت مع أن الأغذية كانت ترسل إليها بانتظام. وتولى موظفو **البرنامج** عملية الرصد عن طريق الاتصال بالمستفيدين، وتيقنوا من أن المعونة الغذائية كانت تصل على نحو ملائم إلى المستفيدين المعنيين. واضطلع **البرنامج**، بالاستعانة بمتعاقدين من القطاع الخاص، بتفريغ جميع الشحنات ونقلها إلى نقاط التسليم الأمامية، مما أدى إلى تحقيق وفورات كبيرة، حيث أمكن تخفيض تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة من ١٢٤ دولارا إلى ٧٧,٨٢ دولار للطن. والأهم من ذلك أن الخسائر أصبحت معدومة فعليا. وفي حين بلغت الخسائر فوق السعر الشامل للتكلفة والتأمين والشحن ٣٩ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، فإنها لم تتجاوز ٠,١٧ في المائة من مجموع السلع خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وقد اعترفت الحكومة بجدوى هذه الترتيبات، إذ تتعاون تماما في هذا الصدد.

٥٩- وكذلك تم تعزيز وإعادة تنظيم المكتب القطري **للبرنامج** في صنعاء وإغلاق المكتب الفرعي الذي كان قائما في عدن، حيث تتوافر له المباني اللائقة والعدد اللازم من الموظفين. ويشكل ذلك، إلى جانب تحسين العمليات اللوجستية المتعلقة بالنقل الداخلي للسلع الغذائية وتخزينها، والتعديلات التي أُدخلت على المشروعات الجارية، دليلا على تحقيق أرضية صلبة في اليمن بحيث يمكن توسيع نطاق المساعدة المقدمة من **البرنامج** لتشمل من جديد المشروعات الزراعية القائمة على "الغذاء مقابل العمل"، ولو بصورة متأنية وعلى مراحل.

⇦ *العلاقات بين البرنامج والحكومة*

٦٠- تعكف حكومة جمهورية اليمن على وضع مذكرة الاستراتيجية القطرية الخاصة بها، وينتظر الفراغ من إعدادها في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦، وهي على استعداد للتعاون مع **الأمم المتحدة**. وتعكف وزارة التخطيط على إعداد خطة خمسية للتنمية، ستشمل ما يلي: (أ) إيجاد فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر؛ (ب) القضايا البيئية، بما فيها التصحر؛ (جـ) المياه؛ (د) تحقيق اللامركزية. وعلما بمدى تعهد **البرنامج** بالحد من الجوع والفقر، فمن المتوقع أن يسهم إسهاما كبيرا في هذا الخصوص.

٦١- وأثناء بعثتي **البرنامج** الموفدتين للتحضير لمخططات الاستراتيجيات القطرية (يناير/ كانون الثاني ومارس/آذار ١٩٩٦)، تبين من المناقشات التي أُجريت مع عدد من المسؤولين الحكوميين ليس مدى التقدير الذي يحظى به الدعم المقدم من **البرنامج**، بل وكذلك الالتزام الصريح بتنفيذ مشروعات **البرنامج** فحسب، بصورة سليمة ومتسقة مع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. وفيما يخص الأخيرة، تجدر الإشارة إلى تعهد وزارة الزراعة بإيلاء العناية المستحقة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وعموما، فإن ما يبديه الرسميون اليمنيون من اهتمام شديد والتزام صريح بهذا الصدد، والاعتراف بالممارسات الخاطئة فيما مضى ومعالجتها، إنما يبشّر كل ذلك بمستقبل مفعم بالتعاون مع **البرنامج**.

⇦ *التزام البرنامج بقضايا التمايز بين الجنسين*

٦٢- يتمسك المكتب القطري **للبرنامج** في اليمن بتشجيع المساواة بين الجنسين في إطار المشروعات التي يضطلع بها **البرنامج**. وفي هذا الصدد، يواجه موظفو البرنامج تحديا كبيرا؛ فاليمن من البلدان الأكثر تمسكا بتقاليدها وقيمها في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط واتحاد الدول المستقلة، حيث تتسم هذه التقاليد بعدم المساواة الواضحة بين الجنسين.

٦٣- ومن المهم بصفة خاصة في الوقت الحاضر أن يولى الاعتبار للعوامل الثقافية والسياسية؛ حيث يؤثر التدين على طريقة ومدى مشاركة النساء في الحياة العامة. ومن ثم تظهر آثاره على قطاعي الصحة والتعليم اللذين يحظيان بالأولوية في إطار **البرنامج**. ويقدّر أن النساء (التلميذات والأمهات اللاتي يرتقبن الولادة والمرضعات) يشكلن ٧٨ في المائة من المستفيدين الحاليين من **البرنامج**.

٦٤- وعيّن المكتب القطري مؤخرا عددا من الموظفات القطريات، ومن بينهن موظفات مؤهلات للتدريب للعمل في المستقبل كمسؤولات عن البرامج. وأُسندت لاثنتين منهن مهمة مرافقة الاستشاريين في بعثاتهم الميدانية. وستستمر إتاحة مثل هذه الفرص للموظفات وسيبذل الجهد اللازم للاستفادة من مؤهلاتهن الفنية حيثما أمكن.

⇦ *تقديم المساعدة لجماعات اللاجئين*

٦٥- بدأ **البرنامج** في تقديم مساعداته للاجئين الصوماليين في اليمن في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٢ في إطار عملية الطوارئ رقم ٤٩٥٤ وأُجيز التوسع الأول لهذه العملية في أغسطس/ آب ١٩٩٢ لمدة ستة أشهر، وتم تمديدها مرة أخرى

من ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ إلى مارس/ آذار ١٩٩٤. وعقب بعثة تقدير مشتركة بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في فبراير/ شباط ١٩٩٤، أُجيزت عملية الطوارئ رقم ٤٩٥٤ لمدة تسعة أشهر. ونتيجة لعدم تحسن الأحوال في الصومال، وافقت المديرة التنفيذية **للبرنامج**، عقب بعثة تقدير أخرى في مايو/ أيار ١٩٩٥، على تمديد العملية فترتين (تنتهيان في أبريل/ نيسان ١٩٩٦) والإمداد بسلع إضافية في إطارها. وطلبت الحكومة أن يواصل **البرنامج** تقديم المساعدة الغذائية لمدة ١٢ شهرا أخرى لتلبية احتياجات ٠٠٠ ٨ لاجئ صومالي، ٥٤ في المائة منهم من النساء والأطفال.

٦٦- تولت بعثة مشتركة بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في فبراير/شباط ١٩٩٦، تقدير احتياجات اللاجئين في معسكر الجهين، وتحديد الشروط التي سيواصل **البرنامج** بموجبها تقديم مساعداته الغذائية. ورأت البعثة أن الأحوال الصحية خاضعة للمراقبة، لكنها أوصت بإحصاء السكان في المعسكر مرة كل ثلاثة أشهر للتحقق من صحة أعداد المستفيدين، وكذلك النهوض بلجنة الكبار في المعسكر، وزيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرار والفوائد المجنية من الأنشطة المدرة للدخل.

٦٧- وارتأت البعثة أن من غير المتوقع أن تتحسن الأحوال بصورة ملموسة في الصومال بحيث تتيح إعادة اللاجئين إلى وطنهم بأعداد كبيرة، وأن من المتوقع أن يزداد تدهور الاقتصاد اليمني في عام ١٩٩٦، مما سيؤدي إلى زيادة حركة اللاجئين من المناطق الحضرية إلى المعسكر. وعلى ذلك، اعتبرت حالات اللاجئين البالغة ٠٠٠ ٨ لاجئ عددا واقعيا من حيث التخطيط.

توجه مساعدات البرنامج في المستقبل

٦٨- ستركز مساعدات **البرنامج** المعنية باليمن في المستقبل على التنمية الاجتماعية الاقتصادية لأفقر السكان وزيادة مدى الأمن الغذائي، وذلك بالاستعانة بنهج للتنمية الريفية المتكاملة يستند إلى التخطيط المرحلي وتحديد المناطق المعنية. وينتظر أن تقدم في هذا الصدد وثيقة برامج قطرية إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٩٧.

٦٩- ويتوقع أن يشكل دعم **البرنامج** المقدم إلى القطاع الاجتماعي (الصحة والتعليم) في البداية موضع التركيز الرئيسي لمساعدة البرنامج، بما يمكّن من مساعدة أفقر الأسر على التغلب على انخفاض قيمة الدخل المتاح لديها، والناجم عن رفع الدعم عن أسعار البنود الغذائية الأساسية، ضمن أمور أخرى.

٧٠- وسيمد الدعم المقدم من **البرنامج** بصورة تدريجية ليشمل القطاع الزراعي، ولاسيما أنشطة الإحياء البيئي عن طريق "الغذاء مقابل العمل"، لكي يتسنى الإسهام في تعزيز الأمن الغذائي. وأبدى العديد من فقراء الريف الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارات الميدانية اهتماما شديدا بمخططات الاعتماد على الذات القائمة على "الغذاء مقابل العمل"، ومشاركة المجتمعات المحلية في دعم التنمية الزراعية وبناء مرافق البنية الأساسية مثل مراكز الرعاية الصحية والمدارس.

٧١- وسيجري تنفيذ مشروعات **البرنامج** المعنية بالتأهيل الزراعي والبيئي على أساس تجريبي في بداية الأمر، بالتعاون مع الوكالات التقنية التابعة **للأمم المتحدة** أو المانحين في إطار التعاون الثنائي أو كليهما. وعند رفع الدعم تماما عن أسعار الأغذية، سيصبح "الغذاء مقابل العمل" أداة أكثر جاذبية في سبيل إعانة السكان المعنيين. وسيجرى تحليل فعالية التكاليف ورصدها بدقة، ضمانا للقيام بتدخلات مثمرة ومستمرة.

٧٢- وفيما يخص الكوارث الطبيعية والكوارث التي هى من صنع الإنسان، وما يتعلق بصفة خاصة بحالة اللاجئين الصوماليين في البلد، تقرر الاستمرار في تقديم مساعدة **البرنامج** إلى السكان المتضررين، واستكمالها بسلع إضافية عندما تقتضي ذلك الحالة التغذوية وتقدير الاحتياجات على أساس الوعي بالمساواة بين الجنسين والمشاركة.

تحديد المجموعات والمناطق الجغرافية المستفيدة

٧٣- يمكن تحسين استغلال موارد **البرنامج** بصورة فعالة لأغراض التخفيف من وطأة الفقر والتنمية عن طريق الاضطلاع ببرنامج يضم أنشطة مترابطة في منطقة محددة. وذلك من شأنه أن يعنى بتحديد مجموعات المحافظات التي يتعين توجيه الدعم إليها خلال فترات محددة خلال مدة المساعدة المقدمة من **البرنامج**.

٧٤- وستركز مساعدة **البرنامج** على المناطق الريفية، حيث يعيش ٨٣ في المائة من الفقراء المدقعين والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من السكان، وتقع فيها أفقر الأحياء. ويرد التوزيع الجغرافي للفقر وانعدام الأمن الغذائي في الملحق الأول. وتستهدف مساعدة **البرنامج** بصفة رئيسية المناطق التي يتركز فيها الفقراء من السكان بحيث يبلغ عددهم ١٢٠ ٠٠٠ أو أكثر. وهنالك مناطق أخرى يمكن أن تقدم لها معونة من **البرنامج**، حيث يقل عدد سكانها، وتقع في محافظات نائية، وتعيش فيها كذلك مجموعات قبلية ضعيفة من السكان ومعرضة لانعدام الأمن الغذائي بنفس القدر.

٧٥- وتشمل المساعدة المقدمة من **البرنامج** في المتوسط ١٤٨ ٠٠٠ مستفيد سنويا، حيث تغطي ١٧ في المائة من أفقر السكان وأضعفهم وأكثرهم عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وسيقدم **البرنامج** المساعدة قدر الإمكان إلى الفقراء الجوعى في المناطق النائية المعزولة، الذين لا يمد لهم أي مانح آخر يد المعونة، وذلك مع انسحاب **البرنامج** تدريجيا من محافظتي صنعاء وإب المعانتين أكثر من غيرهما.

٧٦- وكذلك ستستمر المساعدة المقدمة في مجالي الصحة والتعليم إلى المجموعات المستفيدة في عدن. ومحافظة عدن أكثر محافظة عانت من العمليات العسكرية الأخيرة وما أعقبها من نقل البعثات الدبلوماسية والاقتصادية منها، وفيها أعلى نسبة من البطالة.

٧٧- وبناءً على الزيارات الميدانية، والتقارير والإحصاءات المتاحة، وتمشيا مع الأهداف المتمثلة في الإسهام في تنمية القطاع الاجتماعي، وتعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر عن طريق دعم الأنشطة المثمرة وترويج المساواة بين الجنسين، سينصب التركيز، على سبيل الأولوية على المحافظات التالية، وذلك في المرحلة الأولى من البرنامج المتعدد المراحل والمشترك بين قطاعات متعددة الذي يعتزم **البرنامج** تنفيذه:

المحافظة	مجال الأولوية
الشمالية	
الحديدة	القطاع الاجتماعي: الزراعة والمياه وصيانة التربة
هجا	القطاع الاجتماعي
ضمر	القطاع الاجتماعي؛ الزراعة، والمياه، وصيانة التربة
تعز	القطاع الاجتماعي؛ الزراعة، والمياه، وصيانة التربة
الجنوبية	
شبوة	القطاع الاجتماعي
لحج	القطاع الاجتماعي؛ الزراعة، والمياه، وصيانة التربة
أبيان	القطاع الاجتماعي؛ الزراعة، والمياه، وصيانة التربة
حضرموت	القطاع الاجتماعي

٧٨- وستكيف مساعدة **البرنامج** المقدمة إلى المجتمعات المحلية الفقيرة في هذه المحافظات بحيث تتلاءم مع التفاوت في الإمكانات الزراعية، وتعليم الإناث، وتنمية الخدمات الصحية.

المجالات الرئيسية للمساعدة

⇦ *الصحة*

٧٩- يلاحظ منذ عام ١٩٩٣، تدهور ملموس في نوعية الخدمات الصحية، وبصفة خاصة في المناطق المتأثرة بالحرب. وقد توقفت خدمات الرعاية الصحية الأساسية الريفية فعلا عن العمل، نتيجة لسلب المعدات المتواضعة للوحدات الصحية أو إلحاق الأضرار بها أثناء الحرب.

٨٠- ويستبعد أن تضطلع وزارة الصحة، في ظل الظروف الراهنة لقيود الميزانية الحكومية، بإصلاح مرافق الخدمات الصحية المحلية. ويعرب القرويون عموما عن مدى استعدادهم لإعادة بناء هذه المرافق بأنفسهم متى ما زُوّدوا بالمعدات والمواد اللازمة لذلك. ويمكن "للغذاء مقابل العمل" أن يكون ملائما للاضطلاع بمثل هذا النشاط، في إطار مشروع **البنك الدولي** المعني بالأشغال المدنية والذي يدعم الأشغال المدنية صغيرة النطاق على مستوى المجتمعات المحلية.

٨١- ويمكن أيضا ربط المساعدة الغذائية بمشاركة النساء في أنشطة الصحة الوقائية فيما قبل وبعد الولادة، بما في ذلك التحصين، والفحص الصحي، والتعليم في مجال تغذية الطفل والتخطيط الأُسري. ويمثل التوسع الثالث من المشروع رقم ٢٤٥٣ مشروعا رائدا في اليمن بحيث يمكن في ضوئه الاستمرار أو التوسع في أنشطة **البرنامج** المضطلع بها في هذا القطاع.

٨٢- ويمكن تعزيز الآثار الإيجابية لهذه المساعدة إلى أقصى حد ممكن إذا ما مُدّت المساعدة المقدمة من **البرنامج** لتشمل التعليم، وكذلك الإنتاج الزراعي الأسري حيثما كان ذلك مجديا. ومن شأن الأخير أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي الأسري عن طريق زراعة المحاصيل الغذائية، أو زيادة الدخول الأسرية.

المستفيدون المقترحون للانتفاع بمساعدة البرنامج في مجال الصحة

٨٣- سيعان كل سنة ما يتراوح بين ٧٥٠ ١٤ و٠٠٠ ٢٥ من الحوامل والمرضعات والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ممن يعيشون في مجتمعات محلية ريفية فقيرة يجري اختيارها على أساس السمات الاجتماعية-الاقتصادية المحددة للمستفيدين المحتملين.

٨٤- وسيقتصر الاختيار في هذا الصدد على النساء المقيمات بصفة دائمة في هذه المجتمعات المحلية (أو البدويات من القبائل التي تربطها صلات بهذه المجتمعات المحلية) باعتبارهن مستحقات للمساعدة عن طريق مراكز الرعاية الصحية التي يدعمها **البرنامج**. وستوزع البطاقات التموينية بصورة مباشرة للنساء المسؤولات في الأسر التي تعيش في المجتمعات المحلية المختارة، بمعاونة الراشدين في القرية حيثما أمكن.

⇦ ***التعليم***

٨٥- تعتبر الفتاة في سن الثانية عشرة من العمر "راشدة" وفقا للمعايير المحلية السائدة في المجتمع، حيث يتراوح متوسط العمر الذي يتم فيه الزواج بالنسبة للإناث بين ١١ و١٩ سنة. وكثيرا ما تمنع الفتيات من الدراسة في المدارس "المختلطة"، ومن السفر خارج أوطانهن المحلية إلى أنحاء أخرى للدراسة في مدارس مخصصة للفتيات. وفضلا عن ذلك، يشكل عدم توافر مرافق النظافة الصحية في المدارس رادعا فعليا يمنع حتى أشد التلميذات لهفة على التعليم.

٨٦- وعلى الرغم من أن الفتيات بصفة خاصة عرضة للحرمان من التعليم، فإن الفتيان ليسوا في مأمن من ذلك، حيث تبين إحصاءات وزارة التربية أن ما يربو على ٥٠ في المائة من الفتيات والفتيان الذين بدأوا التعليم الابتدائي في عام ١٩٨٢/١٩٨١ تسربوا من الدراسة بنهاية الصف السادس الدراسي (في سن ١٢ سنة بالتقريب)، وأن نسبة المتخرجين في المدارس الثانوية لم تتجاوز ٢٠ في المائة.

٨٧- وعلاوة على الحصص الغذائية التي يقدمها **البرنامج** لأسر التلميذات في المرحلة الإعدادية (الصفوف الدراسية من ٧ إلى ٩) باعتبارها عاملا لحفز الآباء على إبقاء بناتهم في المدارس، يمكن توفير "الغذاء مقابل العمل" من أجل توسيع نطاق مدارس المجتمعات المحلية الريفية وتأهيلها.

٨٨- ويؤدي دعم **البرنامج** للمجتمعات المحلية التي تضطلع ببناء المرافق المدرسية وتوسيعها دورا مهما بصفة خاصة في تعزيز تعليم الفتيات. وفي حين يرجح أن تؤدي الحصص الغذائية دورها تماما باعتبارها حافزا على إبقاء الفتيات في المدارس في مجتمعاتهن المحلية الأصلية، فإن من المرجح ألا يؤدي هذا الدعم دوره تماما عندما يتعلق الأمر بسفر فتيات أكبر سنا خارج إطار ديارهن المحلية.

المستفيدون المقترحون للانتفاع بمساعدة البرنامج في مجال التعليم

٨٩- سيستفيد من المساعدة الغذائية سنويا ٠٠٠ ١١٣ تلميذ في المتوسط. وفيما يخص المحافظات المختارة للإفادة من المرحلة الأولى لمساعدة **البرنامج**، ستشكل البيانات المستمدة من المسح المدرسي الذي أُجري في عام ١٩٩٦ أداة مفيدة في استبانة المجتمعات المحددة التي تمس فيها الحاجة إلى تشجيع تعليم الفتيات.

٩٠- وسيقتصر تحديد المستفيدين في الصفوف الدراسية من ١ إلى ٦ على المدارس الواقعة في أفقر المجتمعات المحلية الريفية في إطار المحافظات المختارة، مع إيلاء الأولوية في الوقت نفسه للمحافظات التي يندر فيها تعليم البنات، مثل شبوة. وينبغي في هذه الصفوف الدراسية المبكرة أن توفر الحصص الغذائية للفتيان والفتيات باعتبارها حافزا للآباء الذين يواجهون عواقب إجراءات التقشف الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة.

٩١- ويتطلب تشجيع تعليم البنات في الصفوف الدراسية العليا تقديم الدعم في نفس الوقت لنظرائهن من الذكور نظرا لأن من المستبعد أن تبقى الأسر بناتها في المدارس في حين يتعين على أبنائها أن يتسربوا من الدراسة من أجل الإسهام في تحقيق الدخل للأسرة.

٩٢- وتمشيا مع خطة الحكومة لاستبدال جميع المدرسين الأجانب بمدرسين يمنيين بحلول عام ٢٠٠٠، سيواصل **البرنامج** تقديم إعانته للمدارس الداخلية للبنين والتي يرتادها تلاميذ من المناطق الريفية النائية لكي يصبحوا مدرسين.

⇦ *الزراعة*

٩٣- يمكن لتحديد وجهة الدعم بصورة سليمة لزيادة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الإنتاج الحيواني، وتمكين النساء من الاضطلاع بالمسؤولية، أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي الأسري والقطري. وسترمي أنشطة "الغذاء مقابل العمل" التي يطبقها البرنامج إلى تنمية وتحسين الآبار ونظم شبكات توزيع المياه القائمة، وإصلاح شبكات الري الحالية، وإنشاء نظم لمكافحة الفيضانات والانجراف، وتعزيز خدمات الإرشاد الزراعي والحيواني. ومن المتوقع أن يمكن هذا الدعم من تحسين الإمكانات الزراعية، وزيادة الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، وزيادة الدخل لدى المزارعين، ومن ثم تعزيز الأمن الغذائي الأسري.

٩٤- ستستخدم مساعدة **البرنامج** كحافز لتشجيع الأسر من أصحاب المزارع الصغيرة على الاستثمار في الإنتاج الزراعي بحيث تتمكن من زيادة دخولها على المدى الطويل. كذلك سيمكن دعم **البرنامج** للزراعة من توفير الفرص للنساء للالتحاق بالبرامج التدريبية، والاضطلاع الفعلي بالأنشطة ذات القيمة المضافة مثل تربية الحيوانات أو إعداد النباتات الصغيرة للمشروعات الحرجية في إطار الجمعيات التعاونية.

٩٥- وفي الإطار العام للمساعدة المقدمة من **البرنامج** لتنمية الموارد الزراعية والبشرية، ستولى عناية خاصة للقضايا المعنية بالنساء على وجه التحديد. وعلى سبيل المثال، تتولى النساء استخدام مبيدات الآفات عموما دون وعي تام من جانبهن بالآثار السلبية المترتبة على الصحة نتيجة هذه المبيدات. وينبغي في هذه الحالة اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لحماية النساء، بمن فيهن النساء الحوامل، أو الأطفال الرضع.

المستفيدون المقترحون للانتفاع بمساعدة البرنامج في مجال الزراعة

٩٦- سيجري اختيار المستفيدين المعنيين الذين سيبلغ عددهم نحو ١٠ ٠٠٠ أسرة في السنة الأولى وسيزداد بالتدريج ليصل إلى ٢٠ ٠٠٠ أسرة في السنة الثالثة للمشروع، من بين السكان الذين لا تتوافر لديهم الإمكانات الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية والذين يعانون من شح المياه وحطب الوقود بحيث يزيد ذلك من تخفيض إمكاناتهم الزراعية.

٩٧- وستوجه الأولوية للنساء اللاتي يرأسن الأسر. وينبغي توسيع نطاق الدعم ليشمل النساء المعينات في مجال الإرشاد الزراعي باعتبارهن مرشدات.

⇦ *تقديم المساعدة إلى اللاجئين*

٩٨- بناء على مذكرة التفاهم التي وقع عليها البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقع على البرنامج، عندما يزيد عدد اللاجئين على ٥ ٠٠٠ لاجئ، مسؤولية تعبئة كافة المتطلبات الغذائية الأساسية لبرنامج اللاجئين وما يتصل بها من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. ويجري في الوقت الحاضر تنقيح مذكرة التفاهم بحيث تحدد بصورة واضحة المسؤوليات والترتيبات التي ينبني عليها التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج. وتؤكد المذكرة من جديد التعهد بضمان توجيه المعونة الغذائية إلى الأسر ووصولها إلى أضعف الفئات، كما تشدد على ضرورة عمل كلتا الوكالتين معا لتنفيذ استراتيجيات مشاركة المجتمعات المحلية، والنساء بصفة خاصة، في جميع المستويات المعنية بتسليم المعونة الغذائية وتوزيعها ورصدها.

المستفيدون المقترحون

٩٩- بالنظر إلى الظروف الصعبة التي يمر بها كل من الصومال واليمن، يتوقع أن يضطر مزيد من اللاجئين الصوماليين إلى تسجيل أسمائهم في المعسكر وأن تزيد الحالات الفعلية البالغ عددها نحو ٠٠٠ ٧ حالة إلى ٠٠٠ ٨ حالة أو أكثر خلال الأشهر المقبلة. ويأتي الصوماليون من مناطق مختلفة من بلدهم وينتمون إلى ثماني عشائر، حيث تمثل عشيرتا حاوي ودارود أكثر من ٥٠ في المائة من اللاجئين. وعلى الرغم من أن الإناث من الكبار لا يمثلن سوى ٣٢,٧ في المائة من سكان المعسكر، يشكل الأطفال والنساء أغلبية، ويستحقون إيلاء العناية الخاصة لهم.

١٠٠- وفي سبيل تقدير عدد اللاجئين على نحو أفضل، يجري البرنامج **ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** تعديل إجراءات التسجيل، وسيضطلعان بإحصاء السكان في المعسكر مرة كل ثلاثة أشهر، بمشاركة فريق العمل الخاص بالمعسكر الذي يضم في عضويته نساء. وبناءً على ذلك، سيجرى تعديل المتطلبات بصورة دورية.

إمكانات البرمجة بالاشتراك مع الوكالات والمنظمات غير الحكومية الأخرى

١٠١- علاوة على مذكرة الاستراتيجية القطرية التي ستوفر الأساس اللازم للتعاون الفعلي فيما بين وكالات **الأمم المتحدة**، تبذل جهود لتحقيق الانسجام في الدورات، إذ أن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان** سيبدآن دورة جديدة في عام ١٩٩٧، كما تدرس **منظمة اليونيسيف** إمكانية تمديد دورتها الراهنة لسنتين أُخريين بحيث تنتهي في عام ١٩٩٧. ويقدم المخطط الحالي للاستراتيجية القطرية أيضا اقتراحا للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١.

١٠٢- ومن شأن زيادة تنسيق الأنشطة بين المانحين أن تؤدي إلى تحقيق الحد الأقصى من الفوائد الناجمة عن المساعدة، على تيسير الرصد بصورة منتظمة.

١٠٣- وفيما يتعلق بقطاعي الصحة والتعليم، سيشجع تعزيز التنسيق بين **منظمة اليونيسيف** و**الوكالة الألمانية للتعاون التقني**. أما فيما يخص المخططات الزراعية والحرجية، فسيجري التنسيق مع **منظمة الأغذية والزراعة** بالنسبة للمشروعات المتعلقة بصيانة الأراضي والمياه. ذلك أن تمسك **منظمة الأغذية والزراعة** بمبدأ مشاركة المجتمعات المحلية يتمشى تماما مع توجه **البرنامج**، كما تدرج **منظمة الأغذية والزراعة** عنصري تشجيع المساواة بين الجنسين والتنمية في عناصر المشروعات التي تضطلع بها في مضمار التنمية الحرجية وصيانة المياه والتربة. وكذلك يشكل تدريب المرشدات الزراعيات جزءًا من برنامج **منظمة الأغذية والزراعة** في اليمن.

١٠٤- وفيما يخص التعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، يتعين على **البرنامج** أن يعنى عناية دقيقة باختيار الشركاء المنفذين. ونظرا لأن الوكالة القطرية المنفذة في اليمن، بصفتها شريكة في التنمية، هي منظمة غير حكومية حديثة نسبيا، سينظم البرنامج حلقتي عمل عن تقدير الاحتياجات القائمة على المشاركة فيما يتعلق بقضايا التمايز بين الجنسين وما يتصل بها من أنشطة التخطيط والرصد والجوانب اللوجستية لمناولة المعونة الغذائية.

١٠٥- ومن المهم كذلك أن يجري بحث إمكانات التعاون مع **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**، وذلك في مضمار تشجيع المساواة بين الجنسين ودعم التنمية. وفضلا عن ذلك، يمكن ربط أنشطة "الغذاء مقابل العمل" بالعنصر المقدم من **البنك الدولي** لدعم الأشغال المدنية الصغيرة على مستوى المجتمعات المحلية.

١٠٦- وسواء أقدّم **البرنامج** دعمه بمفرده أم بالتعاون مع المانحين، فإن من المرجح أن يكون لهذا الدعم تأثير إيجابي على المجتمعات المحلية المعانة في إطار نظام التنفيذ اللامركزي. وفي حين يظل التنسيق مع حكومة جمهورية اليمن والوزارات المعنية أمرا جوهريا، فإن هنالك أسبابا وجيهة تسوغ التنسيق مع المنظمات القائمة على الصعيد المحلي. ومن الضروري أيضا تكييف الدعم المقدم من **البرنامج** وفقا لما تقتضيه خصوصية الظروف والاحتياجات المحلية، وتحقيق الحد الأقصى الممكن لاستمرار المشروعات بعد انتهاء مدة المساعدة المقدمة من **البرنامج**.

الطرق المتبعة لتقديم مساعدات البرنامج

١٠٧- ستستخدم الحصص الغذائية المقدمة من البرنامج كحافز لتشجيع الحوامل اللاتي يرتقبن الولادة والمرضعات على الحضور إلى مراكز الرعاية الصحية والتمتع بخدماتها، وسيشمل الدعم رعاية الأمهات فيما قبل الولادة وامتدادها فيما بعد الولادة لتغطية الأم والطفل. ويتعين على مراكز الرعاية الصحية المعانة من **البرنامج** أن توفر التعليم الصحي في مقارها.

١٠٨- سيستخدم نظام "الغذاء مقابل العمل" الذي يطبقه **البرنامج** كحافز لتشجيع صغار المزارعين، رجالا ونساءً، على تنفيذ الأنشطة التي يوصى بالاضطلاع بها في الأراضي الخاصة بهم. ويستعان تقليديا في زراعة المصاطب، التي تتطلب قدرا كبيرا من العمل، بالعمالة الأسرية والمأجورة. إلا أنه لم يعد السكان الريفيون يملكون في الوقت الحاضر أموالا كافية للاستثمار، نظرا لنقص الأموال بسبب البطالة وقلة التحويلات من الخارج. ومن ثم يمكن للمعونة الغذائية أن تشكل وسيلة للاستمرار في هذه الأنشطة، وأن تشكل أيضا تكملة غذائية للمزارعين وأسرهم. ومن المتوقع أن يسهم المزارعون بتوفير المواد المحلية وأن يسهموا في صيانة مرافق البنية الأساسية تحقيقا للاستمرار طويل الأجل.

١٠٩- وينبغي إيلاء مزيد من العناية للقيمة الغذائية للسلع التي يتم توفيرها. وبالنظر إلى مشكلة نقص المغذيات الدقيقة، يتعين بذل مزيد من الجهود لدعم البنود التي تتألف منها سلة الأغذية، ولاسيما عن طريق العناصر التي تحتوي على عنصري الحديد والفيتامين (أ). ويجري مكتب **اليونيسيف** في اليمن حاليا دراسة ظاهرة تفشي نقص العناصر الغنية بالفيتامين (أ).

١١٠- ويتطلب صوغ مشروعات محددة في إطار المبادئ التوجيهية المقترحة لمخطط الاستراتيجية القطرية هذا، إجراء عملية التقدير الريفي السريع بحيث تشكل أوجه التمايز بين الجنسين عنصرا أساسيا في جمع البيانات الخاصة به، وذلك قبل البدء في تنفيذ المشروعات.

الرصد والتقييم

١١١- سيستفيد البرنامج في الاضطلاع بالرصد المنتظم للمدارس ومراكز الرعاية الصحية، وكذلك المشروعات الرائدة المقترحة في مضمار الإصلاح الزراعي والبيئي، من خدمات متطوعي الأمم المتحدة الناطقين بالعربية أو غيرهم من الموظفين الناشئين الذين سيقيمون في مناطق قريبة من مواقع المشروعات. وكذلك سيمكن الاعتماد على الشركاء المحليين أو الدوليين في تنفيذ المشروعات من تيسير عملية الرصد بصورة ملموسة.

١١٢- وفي سبيل الرصد والتقييم بصورة سليمة وملائمة تقنيا، ينبغي لمكتب **البرنامج** القطري أن يستعين بكفاءات الباحثين، المحلية والدولية معا، المتاحة في اليمن وأن يخصص اعتمادات من ميزانيته للاستعانة بالاستشاريين

اللازمين للعمل منذ المراحل الأولى لتنفيذ المشروعات، عند استكمال جمع البيانات الأساسية على المستوى المحلي فيما يخص الجنسين وأوجه التمايز بينهما.

١١٣- ويمكن التشجيع على القيام بالرصد الذاتي عن طريق شرح البرنامج الذي يضطلع به **برنامج الأغذية العالمي**، ومهامه للمجتمعات المحلية. وحيثما يتم توزيع الحصص الغذائية التي يقدمها **البرنامج**، يحق للرجال والنساء أن يعرفوا الأساس المنطقي الذي يسوغ اختيار أو استبعاد مجتمعات محلية بعينها.

١١٤- وتحقيقا للإدارة الفعالة والرصد الدقيق للعمليات المتعلقة بمساعدة جماعات اللاجئين، سيعين **البرنامج** موظفا للرصد الميداني ليتخذ مقره في عدن. وهيأت **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** مكتبا لهذا الغرض ضمن مكتبها المحلي.

١١٥- وينبغي التشديد خصوصا على التحقق من صحة الأرقام الخاصة بالمستفيدين، وضمان تحقيق تحسين فعلي في أحوال النساء من اللاجئين، والتأكد من أن ما يتحقق من تحسين في هذا الصدد يبلغ بصورة ملائمة في التقارير المتعلقة بما يحرز من تقدم.

الموارد المطلوبة

١١٦- تقدر الموارد المطلوبة لعام ١٩٩٧ بنحو ١٣ مليون دولار وينتظر أن تزيد هذه المساعدة تدريجيا لتبلغ قيمتها ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠١، بحيث يبلغ مجموع المساهمة المقدمة من **البرنامج** ٨٤ مليون دولار خلال فترة السنوات الخمس للمساعدة.

القضايا والمخاطر الرئيسية

١١٧- يظل عدم الاستقرار السياسي المرتبط بالبطالة والتضخم يشكل مخاطرة. وبالنظر إلى الإحصاءات الرسمية التي تبين نسبة البطالة البالغة ٢٥ في المائة، وعدم توقع زيادة في ميزانيات القطاع الاجتماعي، والصعوبات التي سيواجهها الفقراء في اليمن، فإن من المهم أن تظل عمليات تسليم الحصص الغذائية التي يتولاها **البرنامج** منتظمة.

١١٨- وتمكينا لمكتب البرنامج القطري في اليمن من الإسهام في توسيع نطاق العمل بمبدأ المساواة بين الجنسين ليشمل إدارة المشروعات وتنفيذها بالمشاركة مع الوزارات المعنية، فإن من المهم ضمان تعيين الإناث للعمل كمنسقات للمشروعات.

١١٩- ونظرا للصعوبات الاقتصادية المتوقعة التي سيواجهها فقراء الريف، فإن من الجوهري أن يستمر الدعم المقدم لتعليم الفتيات، دون استبعاد الفتيان من مرحلة التعليم الابتدائي وإذا لم يتم دعم شعار "التعليم للجميع" فهنالك احتمال أن ينخفض قيد الفتيات في المدارس بعد إنهاء مساعدات **البرنامج**.

١٢٠- ومع ارتفاع أسعار الأغذية المحلية، فإن إنتاج القات التجاري يتناقض مع برامج تخفيض الواردات من الأغذية.

الملحق الأول

الملحق الثاني

السكان الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بحسب المحافظات

المديرية	عدد الفقراء	الفقراء المدقعين
صنعاء	٥٥٠ ٠٠٠	٣١٠ ٠٠٠
تعز	٦٣٠ ٠٠٠	٣٤٠ ٠٠٠
إب	٥٥٠ ٠٠٠	٢٩٠ ٠٠٠
الحديدة	٤٦٠ ٠٠٠	٢٣٠ ٠٠٠
ضَمَر	٣٠٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
حضرموت	٢٢٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
المحافظات الأخرى	٤٠٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
المجموع	٣ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠

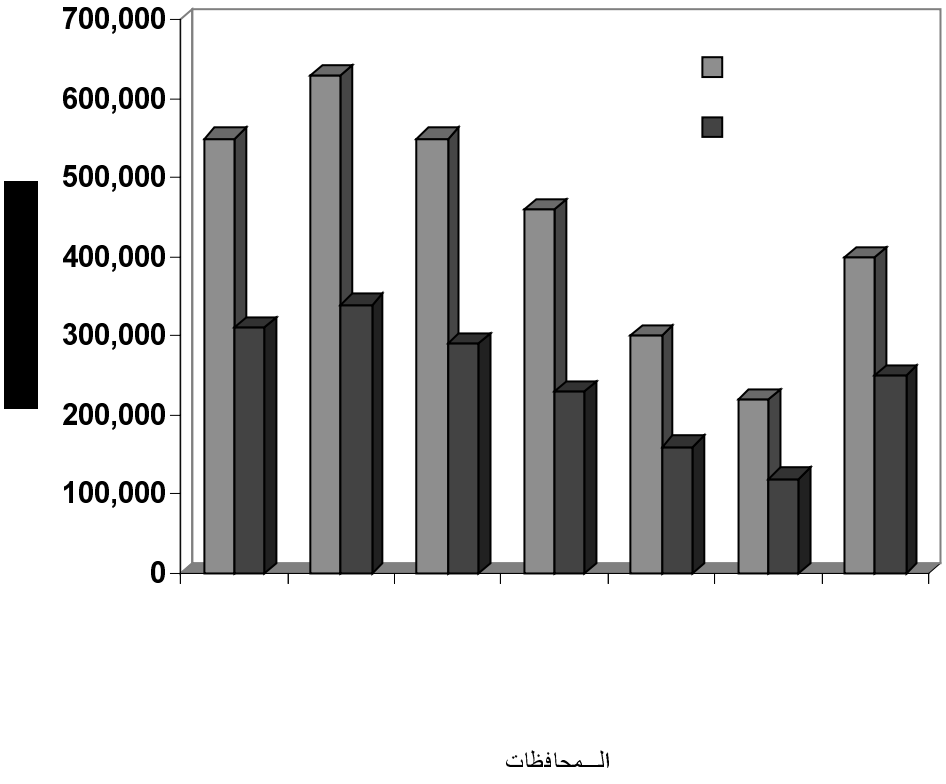

الملحق الثالث

**الملخص العام بحسب المساحة (بالهكتار)
وإنتاج المحاصيل (بالأطنان)
في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤**

المحصول/السنة		١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الحبوب	المساحة	٧٣٠ ٠٠٠	٧٥١ ٠٠٠	٧٣٤ ٠٠٠
	الإنتاج	٨١٠ ٠٠٠	٨٣٣ ٠٠٠	٦٠٢ ٠٠٠
الخضر	المساحة	٥١ ٠٠٠	٥٤ ٠٠٠	٥١ ٠٠٠
	الإنتاج	٦٨٠ ٠٠٠	٧٣٠ ٠٠٠	٦٤٥ ٠٠٠
الفاكهة	المساحة	٦١ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠
	الإنتاج	٣٣٥ ٠٠٠	٣٦٢ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠
البقول	المساحة	٥٤ ٠٠٠	٥٣ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠
	الإنتاج	٧٦ ٠٠٠	٧٦ ٠٠٠	٦٨ ٠٠٠
المحاصيل النقدية	المساحة	٦٠ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠	٦١ ٠٠٠
	الإنتاج	٤٠ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠
الأعلاف	المساحة	٨٢ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠	٨٢ ٠٠٠
	الإنتاج	٨١٥ ٠٠٠	٨٥٦ ٠٠٠	٨٦١ ٠٠٠
المجموع	المساحة	١ ٠٣٨ ٠٠٠	١ ٠٦٩ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠
	الإنتاج	٢ ٧٥٦ ٠٠٠	٢ ٨٩٩ ٠٠٠	٢ ٧٧٤ ٠٠٠

استهلاك القمح بالأطنان - ١٩٩٥

الإنتاج المحلي	١٧١ ٠٠٠
المساعدة المقدمة من **البرنامج**	٨ ٤٠٠
المساهمات الأخرى من المانحين	٢٦ ٢٠٠
الواردات التجارية، مدعومة الأسعار	١ ٦٠٠ ٠٠٠
المجموع	**١ ٨٠٥ ٦٠٠**

الفقراء

الفقراء المدقعون

المحافظات

الفقراء والفقراء المدقعون

صنعاء

تعز

إب

الحديدة

ضمر

حضرموت

المناطق الأخرى

٧٠٠ ٠٠٠

٦٠٠ ٠٠٠

٥٠٠ ٠٠٠

٤٠٠ ٠٠٠

٣٠٠ ٠٠٠

٢٠٠ ٠٠٠

١٠٠ ٠٠٠

جمهورية اليمن

المجموعات الضعيفة المعرضة لانعدام الأمن الغذائي

في المحافظات التي تشمل ما يربو على ٠٠٠ ١٢٠ من الفقراء المدقعين

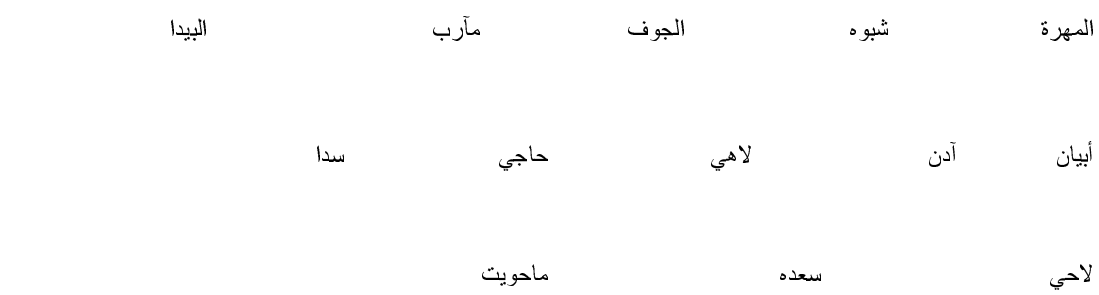

طريقة رسم الحدود في هـــذه الخريطـــة
لا تعني أي حكم من جانب البرنامج علـى
الوضع القانوني ي منطقة أو أي إقـوار
أو قبول بهذه الحدود

الحدود الدولية

حدود المحافظات

مجموع السكان ٠٠٠ ٠٠٠ ١٥ نسمة
الفقراء المدقعين ٠٠٠ ٧٠٠ ١ نسمة
الفقراء الذين يعانون من انعدام ا من الغذائي ٠٠٠ ١٠٠ ٣ نسمة
القطاع الاجتماعي
الزراعة، المياه والتربة
مجالات ا ولوية المقترحة لمساعدة **البرنامج**
المحافظات التي يعيش فيها ٠٠٠ ١٢٠ أو أكثر ممن يعانون من انعدام
ا من الغذائي

جمهـــــــــوريـــــة اليمـــــــــن

المجموعات الضعيفة المعرضة لانعدام الأمن الغذائي

في المحافظات التي تشمل ما يربو على ١٢٠ ٠٠٠ من الفقراء المدقعين

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني ي منطقة أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود